



التقرير اليومي



الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

ارتفاع أعداد المهاجرين في ليبيا من فلسطينيين

سوريا ولبنان وغزة

- فقدان طفل من أبناء مخيم جرمانا
- فلسطينيو القابون: الشرط الثالث في قرار السماح بترميم المنازل مقلق
- ألمانيا: تغيير جديد في محاكمة فلسطينيين متهمين بجرائم حرب في سورية



آخر التطورات

قالت السفارة الفلسطينية في ليبيا إن الهجرة غير الشرعية تنامت في الآونة الأخيرة -في ليبيا- وتشهد ارتفاعاً غير مسبوق في أعداد المهاجرين من فلسطينيي سورية ولبنان وغزة، منهم صغار في السن وقصّر بدون ولي أمر من الدرجة الأولى.

وأضافت السفارة في بيان لها إن المهاجرين الفلسطينيين يدخلون إلى ليبيا بطرق غير مشروعة عبر مطار بنينا في بنغازي بطريقة التنسيق الأمني، علماً أن مصلحة الجوازات والجنسية الليبية تؤكد ان الدخول الشرعي لليبيا يجب أن يتم عبر موافقة مصلحة الجوازات والجنسية التي تقوم بإرسال موافقتها إلى السفارات الليبية في الخارج لختم الموافقة على جواز سفر الزائر.

وعن مصير من يتم احتجازه من المهاجرين، قالت السفارة أنه سيتم ترحيل أي معتقل فلسطيني مهاجر غير شرعي يتم القبض عليه إلى المكان الذي حضر منه على نفقته الخاصة، بالتنسيق مع أهله وذويه على أن تقوم السفارة بمتابعة ظروف اعتقاله وتنسيق آلية ترحيله مع سفارتنا الفلسطينية في تلك الدول ومع الجهات الرسمية المختصة في دولة ليبيا.



في سورية، أفاد مراسل مجموعة العمل في ريف دمشق، بفقدان الطفل "علي يوسف معاذ" منذ الساعة السابعة من يوم أمس، بعد خروجه من منزله في مخيم جرمانا للاجئين الفلسطينيين دون



أن تتوفر معلومات عنه، ووجه نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي من أبناء مخيم جرمانا نداء
مناشدة للأهالي بالمساعدة في العثور على الطفل وإعادته.



على صعيد آخر، عبّر اللاجئون الفلسطينيون سكان منطقة القابون بدمشق عن قلقهم من البند
الثالث الذي اشترطته محافظة دمشق في قرارها السماح بترميم المنازل، حيث اشترطت في
قرارها تعهد موثق لدى كاتب العدل بعدم المطالبة بأي تعويض عند طلب الإخلاء بغرض
التنظيم، وتساءل أبناء الحيّ عن فائدة الترميم ودفع الأموال على منازلهم بوجود مخطط تنظيمي
سيجعلهم يفترشون الشوارع في حال تطبيقه.

وكانت محافظة دمشق قد أصدرت قراراً في ٢٠٢٢-١٠-٠٣ يمنح أذونات ترميم وتدعيم وإعادة
بناء لأجزاء العقارات المرخصة في منطقة القابون السكني بما لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ
منح الاذن بعد تحقيق شروط أوضاعها القرار وهي: الحصول على موافقة أمنية، وثيقة تؤكد سلامة
البناء، تعهد موثق لدى الكاتب العدل بعدم المطالبة بأي تعويض عند طلب الإخلاء بغرض
التنظيم، إبراز عقود ملكية للعقار المرخص.

ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في الحيّ قبل أحداث الحرب بحوالي ستة آلاف لاجئ ما يعادل
١٢٠٠ عائلة، أغلبهم من مناطق أهالي بلدة الطنطورة.



أما في ألمانيا، تتواصل فيها جلسات محاكمة اللاجئين الفلسطينيين "موفق دواه" المتهم بارتكاب جرائم حرب في سورية، وعقدت آخر جلسات المحكمة الإقليمية في برلين يوم ١٣ الشهر الجاري، حيث استمعت المحكمة إلى أحد المدنيين المصابين من جراء القذيفة التي أطلقها المتهم خلال فترة حصار مخيم اليرموك بدمشق.

وشرح الشاهد في المحكمة ما حصل معه وكيفية إصابته مؤكداً أن جميع من كان في المخيم يعرفون المتهم وهو من أطلق القذيف، ومما ذكره أن المصابين الذين خضعوا للعلاج في المشفى كان همهم الوحيد وصول كرتونة الغذاء لذويهم ما هزّ مشاعر الحاضرين وهيئة المحكمة.

وبرز تطور جديد في استراتيجية الدفاع وفق ما أعلن عنه "المركز السوري للدراسات والابحاث القانونية"، وقال المركز أثناء إفادة الشاهد السابق أ. يوم ١٣-١٠-٢٠٢٢ وحين كان محامي الدفاع يركز في أسئلته سابقاً حول أن الشهود متفقين مسبقاً وأن هناك من يلقنهم الشهادات، برز تغير جديد حيث بدأ محامي الدفاع عن المتهم بناء على طلب المتهم بسؤال الشاهد أ. إن كان ينتمي لحركة حماس، وسأله عن انتماء آخرين من الضحايا أو الشهود، فرفض الشاهد الإجابة وعدم علمه أو اهتمامه بانتماء الآخرين، وهنا سأل محامي المتهم الشاهد إن كان يعرف أن المتهم يكره حماس، فطلب الشاهد من محامي الدفاع أن يسأل موكله المتهم عن ذلك، فهو الذي يمكنه الإجابة على هذا السؤال وليس غيره، ويبدو من ذلك أن محامي الدفاع ربما سينحو بدفاعه إلى توجه سياسي، وأشار المركز إلى أن الجلسة تأجلت ليوم ٢٠-١٠-٢٠٢٢

